التغيير" و "عدم التغيير": تطور سياسة نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى"

تشانغ جي وونغ، كواي يان لي، شي نان

:الملخص

لقد لعب نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى دورًا مهمًا في تنظيم سلوك البناء في القرى، ومع ذلك لا تزال مشكلات إدارة البناء في القرى تتكرر في الواقع. باستخدام طريقة تحليل المحتوى، تم تحليل النصوص السياسية الرئيسية منذ بدء الإصلاح والانفتاح، بناءً على إطار نظرية التوازن المتقطع، وذلك لتوضيح تطور سياسة نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى. يشير البحث إلى أنه في تفاعل مشهد السياسة والمجال السياسي، مر نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى من إدارة مبسطة إلى إدارة منضبطة، ثم إلى تطور المنطق الإداري إلى الرقابة الشاملة على المساحات. وقد أدى الإصلاح في النظام الإداري وآلية التنفيذ حول "توحيد الخطط" إلى تخفيف التوترات بين إدارة التخطيط على المدى القصير، لكنه فشل في حل المشكلة الجوهرية لتقسيم نظام إدارة الفضاء. مشكلة تنفيذ سياسة نظام تصاريح التخطيط للبناء هي نتيجة تأثير معقد من النظام والآليات الحاكمة المترابطة مع النظام المعقد لإدارة الفضاء. تم اقتراح تحسين النظام في المستقبل من خلال تحسين النظام ،الإداري بين المركز والمحلي، وتحسين آلية التعاون بين الأقسام، وإنشاء نظام مراقبة استخدام الأراضي طوال دورة الحياة .وتعزيز الطابع السياسي والقانوني لنظام التصاريح

الكلمات المفتاحية: نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى؛ إدارة استخدام الأراضي الوطنية؛ تطور السياسة؛ توحيد .الخطط؛ نظرية التوازن المتقطع

منذ تأسيس نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى (ويشار إليه لاحقًا بنظام تصاريح التخطيط)، لعب هذا النظام دورًا مهمًا في تنظيم سلوك البناء في القرى، ولكن في الواقع لا تزال مشاكل البناء غير القانوني، واستخدام الأراضي الزراعية، وتدمير النظام البيئي تحدث بشكل متكرر. بعد سنوات من الاستكشاف، حققت الصين توحيد "الخطط المتعددة" ودمج تخطيط استخدام الأراضي، والتخطيط الحضري والريفي، وما إلى ذلك. يشير إنشاء نظام التخطيط المكاني الوطني إلى أن العمل على "توحيد الخطط" قد دخل مرحلة جديدة، مما يوفر فرصة لإصلاح نظام التصاريح. يجب ألا تكون التغييرات لمجرد "التغيير"، بل يجب تلخيص القوانين الثابتة من بين الظواهر المتغيرة واكتشاف الأسباب العميقة للمشاكل لتحديد اتجاهات تحسين النظام التي تتناسب مع سياق العصر، وموافقة لمفاهيم الحزب والدولة، ولتلبية احتياجات المصلحة العامة للقرى، كما توفر تجربة ."مفيدة لتنفيذ "توحيد الخطط

تحقيق الأهداف المذكورة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بدراسة تطور سياسة نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى. من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة، تركز معظم الأبحاث المحلية على موضوعات مثل مراجعة تصاريح الإدارة، الموافقة على استخدام الأراضي، إدارة التخطيط في القرى، إدارة السكن الريفي، وإدارة استخدام الأراضي الوطنية. تركز معظم الأبحاث حول تطور سياسة تصاريح التخطيط على تطور نظام الموافقات الإدارية، وتطور نظام تصاريح التخطيط، وتطوير أنظمة إدارة البناء في القرى، إلخ. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المشكلات في الأبحاث الحالية: نقص في منظور التحليل النظري للسياسات العامة؛ تقتصر الوثائق السياسية المختارة على مجال إدارة التخطيط للبناء؛ التحليل التطوري للسياسات غير .كافٍ ويقتصر على مقدمة عامة عن الخلفية؛ هناك نقص في مناقشة الأسباب النظامية للظواهر

تعتبر نظرية التوازن المتقطع أن هناك فترات طويلة من الاستقرار وتغيرات مفاجئة في عملية تغيير السياسة. من خلال تحليل التفاعل بين مشهد السياسة والمجال السياسي، يمكن توضيح محتوى وأهداف السياسة العامة في فترات مختلفة، فضلاً عن الهيكل التنظيمي للأجهزة الحكومية والنظام الإداري، مما يفسر أسباب الاستقرار والتغيير في عملية السياسة. بعد الإصلاح والانفتاح، حدثت تغييرات كبيرة في النظام الاقتصادي والصراعات الاجتماعية في الصين، وتأثر تطور سياسة نظام تصاريح التخطيط بالبناء بآراء ومجالات سياسية مختلفة في فترات زمنية متنوعة، مما أدى إلى ظهور خصائص الاستقرار الطويل والتغيير المتقطع. في هذا السياق، يقوم هذا المقال بدراسة 140 نصًا سياسيًا على المستوى الوطني بين عامي 1978 و2024، واستخدام إطار نظرية التوازن المتقطع لتحليل تطور سياسة نظام التصاريح من خلال تحليل النصوص، لتوضيح مسار تطور النظام في ظاهرة "التغيير" وشرح أسباب المشكلات النظامية من خلال خصائص "الثبات"، وبالتالي تحديد الأسس المنطقية لإصلاح النظام واتجاهات تحسينه.

1. تطور سياسة نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى

في إطار تحليل نظرية التوازن المتقطع، يمكن تقسيم تطور سياسة نظام تصاريح التخطيط للبناء في القرى إلى أربع مراحل رئيسية (الشكل 1):

- من 1978 إلى 1992: مرحلة التكوين الأولي لنظام التصاريح
- من 1993 إلى 2007: مرحلة التحضير لنظام التصاريح
- من 2008 إلى 2017: مرحلة تأسيس نظام التصاريح
- منذ 2018 حتى الآن: مرحلة إصلاح نظام التصاريح

تتزامن النقاط المتقطعة مع إصدار "قانون إدارة تخطيط وبناء القرى والمدن" في 1993، وإصدار "قانون تخطيط المدن والقرى لجمهورية الصين الشعبية" في 2008، وإصلاح هيئات الحكومة في 2018.

1.1 مرحلة التكوين الأولي لنظام التصاريح (من 1978 إلى 1992)

1.1.1 النظام الثنائي للاقتصاد، التركيز على المدن والأولوية للبلدات في المشهد السياسي

في عام 1978، بدأ الحزب المؤتمر الثالث عشر في اتخاذ خطوات الإصلاح والانفتاح، وبدأت الدولة في تحويل أهدافها نحو المركزية في التنمية الاقتصادية". خلال فترة التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوقي، مرّت الدولة بفترة "النظام" الثنائي"، مما أدى إلى تغيرات هائلة في التنمية بين المناطق الحضرية والريفية. من جهة، أدت إصلاحات الإنتاج الزراعي إلى زيادة كبيرة في إنتاجية الريف ورفع دخل الفلاحين بشكل كبير، مما أثار حماسًا لبناء المنازل الريفية ودفع نحو تطوير أنظمة التخطيط والإدارة في البناء الريفي. من جهة أخرى، شهدت المدن تحولًا في دورها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت

.تمثل مركزًا رئيسيًا لتكاثر رأس المال وتوزيع الثروات، مما عزز من متطلبات تخطيط المدن والإدارة

1.1.2 الإدارة المخططة تحت قيادة لجنة التخطيط الوطنية ومجال السياسات لحوكمة موارد الأراضي المقسمة

لفترة طويلة، كانت عملية تخصيص الموارد الريفية وتنفيذ المشاريع تُدار بشكل أساسي من قبل الحكومة المركزية من خلال توجيهات مركزية هرمية. لعبت لجنة التخطيط الوطنية دورًا بارزًا في توجيه عملية دراسة جدوى المشاريع، بينما كانت وزارة .البناء السابقة تتولى اختيار المواقع وإدارة التنفيذ

فيما يتعلق بإدارة الأراضي، عملت لجنة التخطيط الوطنية ومكتب إدارة الأراضي الوطني معًا على تحديد حصص استخدام الأراضي لتوزيعها من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، وكان المكتب مسؤولاً عن إدارة استخدام الأراضي الريفية بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، قامت قطاعات مثل الغابات والزراعة والموارد المائية بتطبيق إدارة قطاعية منفصلة لموارد .الأراضي الريفية، مما أدى إلى إدارة مشتركة للشؤون الريفية من قبل جهات متعددة، وبالتالي زيادة تعقيد الحوكمة

1.1.3 إدارة استخدام الموارد الأرضية في الريف من خلال تخطيط الأراضي وتحقيق التنمية الشاملة

زيادة عدد السكان بشكل سريع أدى إلى تدمير شديد للموارد الأرضية والتوازن البيئي. للتعامل مع هذه المشكلة، بدأت الدولة ،في تنفيذ أعمال تحسين الأراضي، حيث أنشأت نظامًا لإعداد وإدارة التخطيط الإقليمي على أربعة مستويات تشمل البلاد المقاطعات، المناطق الذاتية الحكم والمدن الكبرى. الهدف من هذا النظام هو تنسيق إدارة الموارد الأرضية في المناطق الريفية. كما تسارع الجهات المعنية بالموارد الأرضية في تطوير اللوائح الإدارية، من خلال إنشاء أنظمة مراجعة لتغيير الاستخدامات، استخدام الأراضي، وإدارة البناء، بهدف تحسين مستوى إدارة القوانين وتعزيز مكانة إدارة الموارد الأرضية في الريف. على الرغم من أن نظام تخطيط البناء الريفي لا يتعلق مباشرة بإدارة الموارد الأرضية، فإنه يستجيب لهدف التحسين .من خلال تنظيم السلوكيات الإنشائية، مما يعزز الترابط مع إدارة الموارد الأرضية

1.1.4 إدارة استخدام الأراضي الريفية مع التركيز على بناء المدن

لضمان تلبية احتياجات الدولة والمناطق من الأراضي خلال عملية التوسع الحضري، تم إنشاء لوائح تحدد شرعية مصادرة الأراضي الريفية للبناء ومنح الحكومة المحلية صلاحية الاستيلاء على الأراضي، مما أدى إلى بداية التوسع الكبير في الأراضي الريفية. في الوقت نفسه، أنشأت الدولة نظامًا لإدارة خطط استخدام الأراضي من الأعلى إلى الأسفل، حيث تم تفصيل مؤشرات خطط الاستخدام عبر أربع مستويات من الحكومة بدءًا من المستوى الوطني إلى المحلي، مع التأكيد على أن الأراضي المخصصة للبناء الجماعي في القرى (البلدات) لا يجوز أن تحتسب ضمن خطة الأراضي للبناء الوطني. لم يمنع الوضع السلبي للريف في نظام توزيع مؤشرات الأراضي من تقدم البناء الفعلي، حيث تم بناء العديد من المنازل الريفية والشركات الريفية في المناطق الساحلية. استجابة لتغير احتياجات إدارة البناء في الريف، أنشأت الدولة نظامًا لموافقة الأراضي المخصصة للبناء في القرى، وضعت من خلاله معايير للأراضي المخصصة للبناء. نظرًا للاختلال بين العرض والطلب على .الأراضي، ظهرت "البناءات غير القانونية" بشكل متزايد، مما زاد من تعقيد وضع الإدارة

1.1.5 تحسين تدريجي لنظام إدارة المدن، وتبسيط إدارة تخطيط البناء الريفي

من أجل تعزيز إدارة البناء الأساسي، اعتمدت الدولة مبدأ التخطيط الموحد والإدارة اللامركزية، وأوضحت أن إدارات التخطيط العمراني في المدن تتولى فحص مشاريع البناء الأساسية في نطاقها. وقد اعتُبر هذا التنظيم أساسًا لنظام تراخيص التخطيط للمدن والريف في المستقبل. حيث تبرز المدن كمراكز سياسية واقتصادية وثقافية، مما استدعى تعزيز إدارة بناء المدن المحلية، فقامت اللجنة الوطنية للتخطيط بتأسيس نظام لفحص تقارير دراسة الجدوى، وأقرت إدارة التخطيط العمراني نظام "الشهادتين" لترخيص التخطيط. أما إدارة التخطيط الريفي، فكانت أبسط نسبيًا، حيث تركزت المراجعة على موقع وحجم الأراضي المخصصة للبناء.

1.2 مرحلة تحضير نظام الترخيص لتخطيط البناء الريفي (1993-2007)

1.2.1 الاقتصاد السوقي السريع التحضر، ورؤية السياسات الثنائية في الإدارة بين المدن والريف

دفع الهدف من إصلاح النظام الاقتصادي السوقي الاشتراكي بالاقتصاد إلى مسار نمو سريع، وبعد إصلاح نظام تقسيم الضرائب، بدأت الحكومات المحلية في التحول تدريجيًا إلى "التوجهات المؤسسية". ومع زيادة الضغط على الميزانية المحلية بسبب عدم التوافق بين الإيرادات والنفقات، واصلت الحكومات المحلية اكتساب الأرباح الكبيرة من خلال استغلال الفوارق في أسعار الأراضي من خلال الاستيلاء التجاري وبيع الأراضي، مما حول التركيز نحو تطوير الأراضي. دعمت سياسات مثل الرفاهية الشاملة" و"بناء القرى الاشتراكية الجديدة" و"التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين المدن والريف" تنمية الريف، مع" تحفيز التنمية السريعة للصناعات الريفية وظهور الشركات الريفية. ولكن لم يتغير النموذج التنموي الذي يعتمد على زيادة السرعة الاقتصادية في المدن، مما أدى إلى تزايد حوادث مصادرة الأراضي الريفية، مما زاد من الفجوة بين الريف والمدن، وأدى إلى ظهور النظام الثنائي في الإدارة.

1.2.2 إدارة تخطيط البناء الريفي من خلال العديد من الجهات الحكومية، مع تراجع وظائف القطاع الواحد

بدأت سياسة إدارة تخطيط البناء الريفي من خلال العديد من الجهات الحكومية تتشكل تدريجيًا، حيث قامت الإدارات المختلفة بوضع لوائح إدارية في مراحل مختلفة من إدارة المشاريع، مما أسهم في بناء هيكل النظام الوظيفي. في المرحلة الأولية من الإدارة، أنشأت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (المعروفة بالهيئة الوطنية للتنمية) نظامًا لمراجعة جدوى المشاريع؛ وفي مرحلة منتصف المشروع، أنشأت وزارة الموارد الأرضية نظامًا للموافقة المبدئية للأراضي، وتحويل الأراضي، والإجراءات اللازمة لها؛ في المرحلة الأخيرة من إدارة البناء، وضعت وزارة الإسكان أنظمة للموافقة على تخطيط المشاريع وتحديد مواقع المشاريع، والموافقات على التصاريح الخاصة بالبناء وفحص المؤهلات المهنية. وبسبب تعديلات في وظائف الإدارات الداخلية، تم خفض المستوى الإداري للهيئات الحكومية المعنية بالبناء في القرى والبلدات.

1.2.3 إدارة استخدام الموارد الأرضية الريفية من خلال إصلاحات شاملة

مع تطور الأعمال المتعلقة بتحسين الأراضي، تم تخفيف التناقضات بين البيئة والموارد والتطور الاقتصادي والاجتماعي، ولكن ظهرت مشاكل مثل الأمن الغذائي، والأمن البيئي، وعدم التنسيق بين المناطق. بدأت الدولة في التحول نحو استخدام تصاريح شاملة وموافقات بناء، على الرغم من أن إدارة الأراضي لا تزال تشهد تحديات بسبب الانقسام في المهام الإدارية، مما أدى إلى صعوبة تشكيل آلية موحدة للتعاون بين الجهات المعنية.

حماية الأراضي الزراعية وتقسيم الإدارة بين المدن والريف 1.2.4

.أصبح التوسع غير المنظم في الأراضي المخصصة للبناء في المدن مشكلة كبيرة، حيث يتم غزو الأراضي الزراعية بشكل متزايد بدأت الدولة في استكشاف إنشاء نظام صارم لإدارة الأراضي. تم تقديم مفهوم "إدارة الاستخدامات" لتقسيم الأراضي الزراعية وغير الزراعية، كما تم تنفيذ سياسة "الربط بين استصلاح الأراضي" لحماية الأراضي الزراعية من خلال تحديد مناطق الحماية .الزراعية الأساسية

"التحسين المستمر لإدارة تخطيط بناء القرى في إطار "قانون واحد ولائحة واحدة 1.2.5

شهدت أنظمة الاستثمار الوطني، والنظام المالي والضريبي، وكذلك نظام استخدام الأراضي تغييرات جذرية، مما جعل النظام الإداري الذي كان يقوده اللجنة الوطنية للتخطيط صعبًا في التكيف مع احتياجات الاقتصاد السوقي. أدى إصدار "قانون ،"تخطيط المدن" إلى إضافة نظام إدارة "رأي الموقع" في نظام الترخيص المخطط الذي كان يعتمد على "شهادتي التخطيط مما شكل نظام إدارة تخطيط بناء المدن الذي يعتمد على "كتاب واحد وشهادتين". في هذه الفترة، أصبح تحسين بيئة المعيشة في القرى والبلدات وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية من المطالب الإدارية المتزايدة، في حين كان التشريع المتعلق بذلك في حالة من الفراغ لفترة طويلة. تغييرت هذه الحالة مع إصدار "لائحة إدارة تخطيط وبناء القرى والبلدات" و"إجراءات إدارة التخطيط والبناء للمدن المنظمة"، مما شكل نظامًا يدير استعراض رأي الموقع والموافقة على طلبات البناء، مؤكداً على أهمية نتائج التخطيط كأساس للموافقة على المشاريع الإنشائية. بعد ذلك، قامت السلطات الإدارية في المقاطعات بتطوير وتفصيل نظام إدارة البناء، مضيفة تراخيص البناء، وتصاريح بدء العمل، وإنشاء نظام إدارة تخطيط .القرى والبلدات المعتمد على "كتاب واحد" شهادة N."

مرحلة تأسيس نظام ترخيص تخطيط بناء القرى (2008-2017) 1.3

التحضر الجديد وبناء القرى الجميلة، وتصور سياسة التنسيق بين المدن والقرى 1.3.1

أظهر الاقتصاد الصيني خصائص "الوضع الطبيعي الجديد"، حيث بدأ في التخلص من نموذج النمو الاقتصادي السريع الكثيف والعالي الأعداد، متجهًا نحو تطوير نوعي وكثيف. خلال هذه الفترة، تجاوز العدد الإجمالي للسكان الحضريين في الصين للمرة الأولى عدد السكان الريفيين، مما يعني أن البلاد دخلت بشكل رسمي إلى المجتمع الحضري، حيث تحول التطور الحضري من التركيز على تنمية الأراضي إلى تحضر جديد يركز على الإنسان. في الوقت الذي لم تحدث فيه تغييرات جذرية في نظم المالية والضرائب، والأراضي، والتمويل، ظل هناك اعتماد على سياسات النمو المحلي وسلوكيات الحكومات المحلية الموجهة نحو الأعمال. في مواجهة التفاوت المتزايد بين المدن والقرى، أصبح "التنسيق" هو الفكرة الأساسية والطريقة الرئيسية لحل علاقات المدن والقرى خلال هذه الفترة. ومن خلال بناء علاقة "تعزز الصناعة الزراعة" و"مصلحة متبادلة بين الصناعة والزراعة"، استمرت الحكومة في تعزيز استثماراتها في "شؤون الفلاحين والقرى"، حيث تحول الهدف الاستراتيجي من "الاندماج بين المدن والقرى" تدريجياً إلى "التنمية المتناغمة بين المدن والقرى"، مع تأكيد المسار التنموي الجديد المبني على التحضر الجديد وبناء القرى الجميلة. بينما تقلص الفجوة في الدخل بين سكان المدن والقرى، تم تحسين مستوى .التساوي في الخدمات العامة، لكن التنسيق بين نظم التخطيط والإدارة ما زال يواجه العديد من القضايا

1.3.2 تقسيم وظائف إدارة القرى في القمة، والسياسة المحلية للتنسيق بين لجان التخطيط المحلية

أعادت الحكومة الوطنية تشكيل هيكل النظام الإداري الكبير من خلال الإصلاح، حيث أعادت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية تنظيم إدارة بناء القرى، وتحديدًا في المناطق الريفية دون المستوى المقاطعي، بهدف التركيز على إدارة التخطيط الحضري والريفي. ومع ذلك، وبسبب وجود أنظمة إدارة ريفية مستقلة وقديمة في الوزارات الأخرى، تم تفريق وظائف إدارة القرى بشكل كبير، مما أدى إلى العديد من المشاكل في تنفيذ السياسات والتعاون بين الإدارات المختلفة. في مواجهة تضارب "الخطوط" بين الإدارات العليا، بدأ الحكومات المحلية في استكشاف إنشاء نظام لجان التخطيط الحضرية لتخفيف الضغوط الناتجة عن الإدارة العليا إلى الأدنى. وقد لعب نظام اللجنة شبه الحكومية دورًا كبيرًا في تقديم الاستشارات والتنسيق والمراجعة واتخاذ القرارات، مما ساعد في تهدئة النزاعات بين الإدارات ودفع العمل المحلي في إدارة القرى. ومع ذلك، لم تحدد "قانون التخطيط الحضري والريفي" بشكل واضح نظام لجان التخطيط الحضرية، وكان هناك دائمًا جدل قانوني حول هذا النظام.

1.3.3 إدارة تخطيط بناء القرى على أساس التحكم في استخدام المساحات الأرضية

تم بناء النظام الجديد لتخطيط الأراضي على أساس دمج ثلاث جوانب رئيسية: إعداد التخطيط، الأساس القانوني للتنفيذ، وأساليب التحكم، مما دفع النظام الجديد للترخيص التخطيطي. تم دمج التخطيط الريفي في نظام التخطيط الفضائي الوطني الحالي، مما يضمن فعالية استخدامه كمرجع لتراخيص البناء. وقد تم تعزيز سياسة تخطيط القرى كأساس قانوني للحصول على تراخيص بناء القرى. في هذا النظام الجديد، تم إدخال أساليب منضبطة لاستخدام الأراضي، مما يساهم في تعزيز مرونة إدارة الترخيص وتنفيذه.

2 من التغيير: ربط وفهم تطور النظام ومنهجيته

2.1 تطور نظام ترخيص تخطيط بناء القرى

تتضح تحولات النظام في تطوير ترخيص بناء القرى من خلال الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقات المدن والقرى، مما يعكس الإرادة الجماعية للحزب والدولة في استراتيجية تطوير المدن والقرى.

2.1.2 تطور صورة سياسة ترخيص تخطيط بناء القرى

تعد صورة سياسة ترخيص تخطيط بناء القرى أكثر من مجرد سياق سردي ضخم، بل هي تعبير عن الإرادة الجماعية للحزب والدولة فيما يتعلق بتخطيط استراتيجيات التنمية الحضرية والريفية. يتأثر اتجاه تطور نظام الترخيص بأبعاد متعددة تشمل الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقات المدن والقرى، وكذلك إدارة التخطيط والبناء. في فترات النمو الوطني المحدود، كانت التنمية غير متوازنة بين الحضر والريف، حيث كانت المدن تحصل على الموارد والتركيز على السياسات والتصميمات التي تدعمها. بينما كانت القرى تُعتبر مصدرًا للموارد مع قلة الاهتمام في السياسات. مع تقدم مستوى التنمية الوطني، بدأت القضايا المتعلقة بتوازن التنمية بين المدن والقرى والتطوير غير الكافي للمناطق الريفية تظهر كمحددات رئيسية لعملية الحداثة في الصين. وقد أفضى ذلك إلى تغيير في علاقة المدن بالقرى، حيث تم تعديل اتجاهات استثمارات الموارد

.والسياسات، مما أدى إلى تحسين وتطوير النظام التخطيطي للترخيص

التحولات في النظام التخطيطي والتراخيص 2.2

كانت المراحل المتتابعة في تطوير نظام الترخيص التخطيطي للقرى تهدف إلى تعزيز السيطرة على التخطيط العمراني وتوسيع مرونة النظام. ارتكزت التحولات على دمج السياسات المحلية في إطار مو

ت**طور مجال سياسة نظام تراخيص التخطيط للبناء في الريف2.1.2**

يشمل مجال سياسة نظام تراخيص التخطيط للبناء في الريف الجهات الفاعلة في تنفيذ النظام وتطبيق السياسات، من خلال تعديل علاقات التعاون بين الأقسام الموازية، والوظائف والسلطات الداخلية داخل الأقسام، وتوزيع صلاحيات السلطات بين المركز والمحليات، مما يؤدي إلى تشكيل أنظمة إدارية وتنفيذية متميزة تؤثر على نتائج تنفيذ نظام التراخيص (انظر الشكل إن التعديلات التي طرأت على النظام الإداري الوطني في توزيع الصلاحيات الرأسية والتطور الأفقي للوظائف هي جوهر .)3 إعادة توزيع مسؤوليات إدارة الريف. والنتيجة هي أن بعض الجهات الإدارية يتم تعزيز مسؤولياتها بشكل مؤقت بينما يتم تقليص مسؤوليات جهات أخرى، لكن مجال السياسة المشتركة لم يتغير. الريف، باعتباره نظامًا إقليميًا شاملًا، يتسم بتعدد عناصره المعقدة مما يجعل من الصعب إدارة جميع شؤون الريف من خلال نظام واحد أو قسم واحد أو مستوى واحد، لذا لا ،بد من التعاون بين مختلف الأطراف لتحقيق ذلك. كل دورة من الإصلاحات المؤسسية تكسر الأنماط الإدارية القديمة وتُشكّل مجالات سياسية جديدة من خلال الصراع الشديد على السلطة. بعد عدة جولات من الاصطدامات، سيصل الأطراف المختلفة إلى توافق حول قواعد التعاون وآليات تنفيذ النظام، مما يؤدي إلى ظهور نماذج تنفيذ متنوعة داخل .العلاقات الإدارية المعقدة، مما يعزز تطوير إدارة التخطيط للبناء في الريف

تلخيص المنطق الفكري لنظام تراخيص التخطيط للبناء في الريف 2.2

تستعرض الصورة السياسية استراتيجية الدولة في تطوير المناطق الريفية والحضرية على أعلى مستوى، من خلال تأثير العوامل التي يتم توجيهها تدريجياً، مما يوفر إطارًا إداريًا لصياغة سياسات نظام التراخيص. توضح مجال السياسة الهيكل الإداري وآلية التنفيذ لنظام التراخيص، من خلال الصراع على السلطة بين الأطراف المختلفة في المستويات المختلفة، مما يوفر الأساس الإداري لتنفيذ السياسة. تحت تأثير التفاعل بين الصورة السياسية ومجال السياسة، مرَّ نظام التراخيص بمراحل تطور .من استكشاف الأنظمة المبسطة إلى تأسيس نظام تراخيص منظم، ثم إلى تطور المنطق الفكري للتحكم الشامل في الفضاء

مرحلة تشكيل نظام التراخيص: أفرجت إصلاحات النظام الاقتصادي والاجتماعي الوطني عن العديد من العناصر الإنتاجية في ،المناطق الحضرية والريفية، حيث تركزت الموارد التنموية في المدن، وفي إطار الصورة السياسية التي تفضل المدن على الريف بدأت المدن في استكشاف النظام أولاً، وأُنشئ نظام تراخيص التخطيط. بالمقابل، كانت نظم إدارة الريف أبسط نسبياً، حيث تمركزت حول مراجعة نطاق موقع المشاريع ومعايير استخدام الأراضي. تسببت الصورة السياسية التي تتسم بتوزيع السلطة بين الأقسام إلى إدارة مستقلة لكل قسم، مما أدى إلى تشكيل أنظمة إدارية مستقلة. في تلك الفترة، كانت هناك زيادة في الحوافز لبناء المساكن الزراعية والمؤسسات الجماعية، مما رفع الطلب على الإدارة، لكن بسبب غياب النظام الإداري الواضح، كان الريف في أسفل هيكل توزيع مؤشرات الأراضي، مما دفع الحكومات المحلية إلى الوقوع في أزمة إدارية. ومع

.اختلال توازن العرض والطلب، أصبح الوضع الإداري في إدارة بناء الريف خارج السيطرة

،مرحلة إعداد نظام التراخيص: أدى إصلاح النظام الضريبي إلى تحول الحكومة المحلية إلى شكل مؤسسي يعتمد على الشركات كما أن البناء في المدن توسع بشكل غير منظم، مما أدى إلى تشكيل نظامين مختلفين للإدارة الحضرية والريفية في إطار الصورة السياسية لل "تقسيم بين الحضر والريف". بدأ الريف تدريجيًا في بناء نظام إداري مؤسسي يتضمن تخطيط القرى والبلدات ،(استخدام الأراضي) لتنسيق توزيع الموارد الريفية، حيث تتم إدارة المشاريع عبر تحديد مواقعها واستخدام الأراضي ومراجعة مؤهلات المقاولين (الأفراد). ومع تطور تفاصيل المسؤوليات والمهام المتعلقة بإدارة الريف، تم تعزيز مجال السياسة الذي يروج لتوزيع السلطة بين الأقسام، مما أدى إلى إلغاء مؤسسات البناء الريفي المستقلة على مستوى الحكومة المحلية بعد إعادة هيكلة الوزارة. في هذه المرحلة، استمر بناء الريف بقوة، وكان لدى الحكومة المحلية نظام إداري أكثر وضوحًا مقارنة بالفترات السابقة، لكن التنفيذ الفعلي للسياسة لم يحقق الأهداف الإدارية المرجوة بسبب تأثير الصورة .السياسية للتقسيم بين الحضر والريف

مرحلة تأسيس نظام التراخيص: تحولت الدولة نحو نموذج التنمية الاقتصادية عالية الجودة، وأصبح تقليص الفجوة بين الحضر والريف وكسر الهيكل الثنائي للمدن والريف أمرًا حيويًا. في إطار الصورة السياسية لـ "التخطيط المتكامل بين الحضر والريف"، أنشأ "قانون التخطيط الحضري والريفي" نظام تراخيص التخطيط للبناء في الريف، وتم تطوير المنطق الإداري القائم على "التخطيط أولاً، ثم الترخيص، ثم البناء". كان هذا يشمل تعزيز إدارة التخطيط الحضري والريفي لتنسيق توزيع الموارد الريفية، مع مراجعة المواقع وحجم المشاريع واستخدام الأراضي وصيغ البناء من خلال الترخيص الإداري لمنح الصلاحية لتنفيذ الأنشطة البنائية الريفية. بالرغم من أن النظام الجديد كان غير مكتمل، كان من الصعب تطبيقه بسبب الصراعات الإدارية على المستوى الوطني، بالإضافة إلى الاختلافات بين الحكومة المركزية والمحلية في الأهداف الإدارية .والمصالح، مما أدى إلى تنفيذ السياسة بشكل انتقائي في المناطق المختلفة

مرحلة تحول نظام التراخيص: مع التغيرات في التناقضات الاجتماعية وطرح أهداف الحداثة الصينية، أصبح من الضروري معالجة التفاوت في التنمية بين الحضر والريف وإعادة تشكيل العلاقات بينهما. في إطار صورة السياسة لـ "الاندماج الحضري والريفي"، وبفضل التغيير في النظام التخطيطي للفضاء الوطني، تم إجراء تعديلات كبيرة على نظام التراخيص. تم تحديد الأساس الإداري للحكم عبر التخطيط الشامل للأراضي الوطنية، حيث تم استخدام نمط "التحكم بالمنطقة + التحكم بالمؤشرات + التحكم بالقوائم + تحديد التراخيص" لإجراء مراجعة للوظائف، والتحكم في الكثافة، وتحديد القبول، وتوزيع ،الموارد، ومنح الصلاحيات لبناء مشاريع الريف. هذا النظام يعد أسلوبًا متكاملاً لإدارة استخدام الأراضي على مستوى شامل مع توحيد أسس إدارة التراخيص مما يجعل الوسائل الإدارية أكثر تنوعًا. ومع اندماج وظائف إدارة التخطيط المكاني على أعلى مستوى في مجال السياسة، تم تقليص العوائق الإدارية، ولكن من المتوقع أن يتطلب الأمر مراقبة إضافية لتقييم ما إذا كانت .القضايا التاريخية ستُحل بشكل فعّال

3. من "الثوابت" لاستخلاص واستكشاف أسباب المشاكل وتحسينات النظام

3.1 تحليل أسباب مشاكل نظام تراخيص التخطيط للبناء في الريف

3.1.1 تلخيص المشاكل

قبل تأسيس نظام التصريح بالتخطيط، كان إدارة التخطيط للبناء في المناطق الريفية تعتمد بشكل رئيسي على فحص موقع المشاريع والمعايير المتعلقة بالأراضي، وكان من الصعب التحكم في وضع البناء بشكل فعال. في ظل انخفاض مستوى الإدارة ،في القواعد المحلية ونقص المتخصصين الفنيين، ظهرت مجموعة من المشاكل مثل الاستيلاء على الأراضي الزراعية للبناء ونقص التصميم في البناء، وجودة وأمان المنازل المثيرة للقلق. بعد ذلك، تطور النظام الإداري، حيث تم فحص المشاريع وفقًا للتخطيط القروي، وزيادة فحص مؤهلات المقاولين، مما أسهم في معالجة بعض المخالفات وتحسين جودة البناء، ولكن ظهرت مشاكل جديدة مثل البناء غير المرخص على الأراضي، ونقص الرقابة على البناء، وصعوبة تنفيذ قرارات العقوبات الإدارية، والتصميم والبناء بدون ترخيص، واستخدام أراضي الزراعة من قبل المشاريع الريفية. بعد تأسيس نظام التصريح بالتخطيط، أصبح هناك إطار تنظيمي موحد لإدارة تخطيط البناء في المناطق الريفية، وتم السيطرة على بعض المشكلات مثل البناء غير القانوني، الاستيلاء على الأراضي الزراعية، والبناء بدون ترخيص أو مخططات، ولكن نتيجة لعدة عوامل، ظهرت مشكلات جديدة مثل البناء قبل الحصول على التصريح، وتجاوز شروط التصريح، وعدم وضوح إجراءات التصريح، وطول .مدة الموافقة، وعدم وضوح الأسس الإدارية، ونقص الرقابة على العملية

فيما يتعلق بإصلاح النظام الإداري وآلية التنفيذ لنظام التصريح بالتخطيط، تستمر الدولة في إصدار السياسات والقوانين لتحسينه. النظام "التخطيط الموحد" في الصين يهدف إلى إصلاح النظام الإداري للفضاء، وبعد سنوات من الاستكشاف، تم تحقيق "الحوكمة المشتركة" في إعداد وتصريح التخطيط، مما ساعد على تخفيف التناقضات بين عمليات التخطيط، ولكنه ،لم يحل جذريًا مشكلة "التقسيم" في النظام الإداري للفضاء. إن نظام التصريح بالتخطيط كجزء مهم من تنفيذ التخطيط مرتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا الإصلاح في "التخطيط الموحد"، وهذا يجعل من الضروري إيجاد إجابة على سؤال رئيسي: في عملية تطور نظام التصريح بالتخطيط، ومع تبادل الخبرات ودمج أساليب التخطيط بين مختلف الأنظمة، لماذا لم تُحل المشكلات التاريخية بشكل فعال وما زالت المشاكل الإدارية الجديدة تنشأ؟ وكيف يمكن العثور على الأسباب النظامية غير المتغيرة التي تقف وراء هذه المشاكل في سياق السياسات المتشابكة والمتغيرة؟

3.1.2 أسباب النظام في تطور السياسة الخاصة بنظام التصريح بالتخطيط للبناء في المناطق الريفية:

في عملية تطور السياسة، هناك أربعة عناصر رئيسية للسياسة وسبع علاقات سياسة تبقى ثابتة، حيث يختار الأطراف المختلفة الأدوات المناسبة بناءً على أهدافهم لتطبيقها على الموضوعات السياسية، بهدف تنفيذ مفاهيم السياسات. بالنسبة لنظام التصريح بالتخطيط، يعد أداة سياسية للتحكم في الفضاء الريفي، ويأمل الأطراف المختلفة في استخدام هذه الأداة لتحقيق أهدافهم في الإدارة. تعد العلاقات المتعددة للسياسات عاملاً معقدًا في عملية التنفيذ، مما يجعل تنفيذ السياسات عملية معقدة وتشهد صراعًا مستمرًا. ومع تطور نظام التصريح بالتخطيط من إدارة سلوك البناء الريفي إلى نظام متكامل .للتحكم في الفضاء الريفي، انفجرت التناقضات بين الأطراف والعلاقات المختلفة، مما صعب من عملية التنفيذ

،مشكلة النظام الإداري في نظام التصريح بالتخطيط هي انعكاس لصراع العلاقة "الخط-الكتلة" بين السلطة المركزية والمحلية وصراع العلاقة "الخط-الخط" بين الإدارات المختلفة. على مدار فترة طويلة، كان هناك صراع بين الأهداف الإدارية بين الوحدات المركزية والحكومات المحلية بسبب اختلاف الأهداف، مما جعل وضع سياسات متسقة من الأعلى للأسفل أمرًا

صعبًا. المركز يرغب في تطبيق السياسات بشكل متسق، بينما تتبع الحكومات المحلية أسلوبًا يقوم على تنفيذ السياسات المربحة وتأجيل غير المربحة، مما يقلل من فعالية تنفيذ سياسات التصريح. علاوة على ذلك، فإن الوحدات المركزية تميل إلى ترسيخ سلطتها من خلال إضفاء طابع مؤسسي على وظيفتها، مما يعزز مكانتها وكلامها في مجال الإدارة الريفية، مما يؤدي إلى ظهور أنظمة إدارية متضاربة، مما يجعل تحديد أسس إصدار التصاريح غير واضح، وزيادة عدد الإدارات المعنية، وطول .فترة الموافقة على التصاريح

مشكلة آلية الإدارة في نظام التصريح بالتخطيط هي انعكاس لصراع العلاقة بين التنسيق العام وإدارة الموارد الطبيعية في النظام. إن تكوين النظام البيئي للموارد الطبيعية وارتباطه الوثيق يبقيان ثابتين، ولكن بسبب الاختلافات الجوهرية بين عناصر الموارد الطبيعية، فإن مشاركة العديد من الإدارات في الإدارة والرقابة لها مبررها، مما يؤدي إلى ظهور أنظمة إدارية مستقلة .نسبياً

مشكلة المنطق الإداري لنظام تصاريح التخطيط هي تجسيد لتناقضات العلاقة بين الحضر والريف. تظل تعقيدات واختلافات الإدارة الحضرية والريفية ثابتة، وفي الماضي، بسبب الفجوة في التنمية والمستوى الإداري بين الحضر والريف، كان النظام الذي وضعته الدولة لتصاريح التخطيط للبناء المتمايز مجرد اختيار استراتيجي مرحلي. هناك أيضًا احتياجات بنائية بارزة في المناطق الريفية، ومشاكل إدارتها تتمتع بتعقيد خاص، حيث أن النظام البسيط والمحدد لتصاريح التخطيط لا يستطيع تلبية احتياجات الإدارة المحلية، مما يؤدي إلى صعوبة في إصدار التصاريح. كما أن نظام إمداد مؤشرات الأراضي غير المتوازن بين الحضر والريف لا يستطيع تلبية احتياجات سكان الريف لتحسين بيئتهم المادية وجودة حياتهم، مما يؤدي إلى صعوبة في الحصول على التصاريح وصعوبة بناء المشاريع على الأراضي. علاوة على ذلك، بسبب غياب الفهم الصحيح لاختلافات الجوهر بين الحضر والريف في المنطق الإداري، تقوم بعض الحكومات المحلية بتطبيق تجارب الإدارة الحضرية .مباشرة على الريف، مما يؤدي إلى تعقيد المشكلات البسيطة ويضيف تكاليف غير ضرورية على بناء المناطق المحلية

3.2 استكشاف اتجاهات تحسين نظام تصاريح البناء في المناطق الريفية

،تحسين النظام الإداري المركزي والمحلي، حيث تقوم الحكومة المركزية بتركيز جزئي للسلطة مع تفويض بعض الصلاحيات وتعزيز الحوافز السياسية والمالية للحكومات المحلية لتحقيق أهداف سياسية متنوعة، لضمان التنسيق بين الأهداف وأدوات تنفيذ سياسة تصاريح التخطيط. من جهة، يجب على الحكومة المركزية التأكيد في صياغة السياسات على "حدود المسؤولية"، وتحديد نطاق حقوق تطوير واستخدام الأراضي الممنوحة للحكومات المحلية، مع الالتزام بالحد الأدنى لاستراتيجية التنمية الشاملة وبناء نظام للحد من صلاحيات الاستخدامات، وتفويض بعض الصلاحيات لضمان قدرة ،الحكومات المحلية على إصدار تصاريح التخطيط داخل مناطقها الخاصة دون المساس بالحدود القصوى. من جهة أخرى يجب إصلاح نظام تقييم أداء الحكومة، وتشجيع الحكومات المحلية على استخدام أدوات سياسة تصاريح التخطيط لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، مثل ضمان الأمن الغذائي، وتعزيز الفوائد البيئية، مع منح المكافآت السياسية .والدعم المالي للمنظمات الحكومية والمناطق التي تستكشف النظام الجديد

تحسين آلية التعاون بين الإدارات، وإنشاء نظام نظري لعناصر الموارد الأرضية والفضائية، مع احترام الاختلافات في خصائص الموارد. بعد إنشاء وزارة الموارد الطبيعية، تم توحيد المهام المتعلقة بالتخطيط وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية ضمن وزارة

واحدة، مما حول التحديات بين الإدارات إلى قضايا تنسيق داخلي. يجب أن تستفيد إصلاحات آلية إدارة تصاريح التخطيط من فرصة الإصلاح المؤسسي، وإنشاء نظام نظري لعناصر الموارد الأرضية والفضائية بناءً على مبدأ الحماية المتكاملة وإدارة .الأنظمة، مع توضيح آلية العمل الداخلية للنظرية، وتحديد العلاقة بين العناصر المحلية والنظام العام

يجب أن يؤدي تغيير أسلوب الموافقة المبدئية السابق إلى إدخال مفهوم إدارة دورة الحياة الكاملة للمشاريع، مما يعزز التنسيق بين المراحل المختلفة للمشروع. كما يجب على نظام تصاريح التخطيط تنسيق وتوجيه العلاقة بين تطوير وحماية .المساحات الأرضية، مع تقديم مؤشرات قيد وحواجز مرنة للتنمية، وتعزيز استخدام آلية دخول مرنة

4. الاستنتاجات

القرى" تحدد النطاق الجغرافي لتنفيذ النظام، و"التخطيط الإنشائي" يوضح موضوعات الإدارة للنظام والأسباب الرئيسية" التي يقوم عليها، و"التصريح" يوضح نوع المسائل الإدارية في النظام. بعد تأسيس نظام تخطيط الفضاء الوطني، أصبح .محتوى إدارة نظام التصاريح أكثر تنوعًا[50]

من "القرية" إلى "الفضاء الوطني" يشير إلى أن نطاق إدارة النظام لم يعد مقيدًا بالحدود الإدارية، بل أصبح أكثر توحيدًا وتنظيمًا؛ من "التخطيط الإنشائي" إلى "الاستخدام" يعني أن موضوع الإدارة لم يعد مقصورًا على أساليب السلوك فقط، بل "أصبح يركز أكثر على الخصائص الجوهرية للموارد الطبيعية التي تحتفظ بها تلك السلوكيات؛ من "التصريح" إلى "الرقابة يظهر تنوع أساليب الإدارة، حيث يعتبر التصريح فقط أحد أساليب الرقابة، ويتم تنفيذ الهدف الشامل للرقابة من خلال .أدوات متعددة مثل القيود المعيارية، وتحديد المدخلات، وما إلى ذلك

بناءً عليه، يتضح أن التحول من نظام التصاريح في تخطيط بناء القرى إلى تخطيط الاستخدام للفضاء الوطني هو تحول جوهري من نظام إدارة مع نطاق وموضوع وأدوات ونتائج محدودة إلى نظام موحد، منظم، ومتعدد الأبعاد. أي: (الفضاء الوطني الموحد الذي يتكون من مختلف عناصر الموارد الطبيعية مثل الجبال والمياه والغابات والأراضي والمسطحات المائية) (الاستخدام (الحماية والتنمية)) (تقسيم الوظائف، توزيع التخطيط، تقييم المدخلات، إدارة التحويل، القيود .)المعيارية، التصريح، الرقابة (العمليات والنتائج)

الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه هذا البحث هو أن جذور مشاكل تنفيذ سياسة التصاريح في تخطيط بناء القرى لا تكمن في تعارض العناصر الإدارية الفردية، بل في التفاعل المعقد بين مشاكل النظام الإداري، حيث تساهم مشاكل النظام المؤسسي .والآليات في تعطيل التحسينات

من غير الممكن إنكار أن مجموعة السياسات التي تم تطبيقها على مدار السنوات والتي كانت تهدف إلى تحسين نظام التصاريح قد أثرت بشكل إيجابي على النظام، ولكن نظرًا لعدم تناول القضايا المؤسسية العميقة، كانت الإصلاحات دائمًا معقدة، مما جعل من الصعب إحداث تحول مؤسسي شامل من المركز إلى المناطق المحلية، ومن الإدارات إلى بعضها البعض، ومن المدن إلى القرى، ومن الأدوات الفردية إلى النظام الشامل، مما أدى إلى استمرار المشكلات التاريخية التي لم يتم حلها. كما أن إصدار السياسات الجديدة مع إدخال متغيرات جديدة قد أدى إلى ظهور مشكلات جديدة. لذلك، لا ينبغي للثورات المؤسسية أن تسعى فقط إلى اختراقات أحادية أو تعديلات شكلية. أثناء تنفيذ الإصلاحات الشاملة على مستوى البلاد، غالبًا ما تم التركيز على "الوحدة" في مكان واحد، مثل إعداد "خطة موحدة"، في حين تم إغفال أهمية إنشاء أنظمة .طويلة المدى منسقة تؤدي إلى معالجة فعالة للتحديات

إن إنشاء نظام تخطيط الفضاء الوطني هو خطوة استراتيجية من الحزب والدولة لمواجهة تحديات "دمج الأنظمة" بهدف

ضمان الرقابة الموحدة على الاستخدامات المتنوعة للأراضي الوطنية[51]. في ضوء الإصلاحات الإدارية المركزية، تم إجراء تغييرات جوهرية في النظام الإداري والآليات، مما وفر فرصة هامة لتحسين نظام التصاريح.

في مواجهة التحديات الجديدة في العصر الحالي، يحتاج نظام تصاريح تخطيط بناء القرى إلى أن يكون أكثر تكاملًا في عمله لضمان تحقيق الاستخدام الموحد للفضاء الوطني، ما يدعم جهود الإحياء الشامل للقرى والتنمية المتكاملة بين المدينة والريف، لخدمة سياسة الحزب والدولة وتلبية تطلعات الشعب في تحسين نوعية الحياة في الريف.

الملاحظات

① يشمل النص أنواعًا متعددة من السياسات مثل القوانين، اللوائح الداخلية للأحزاب، اللوائح الإدارية، الوثائق التنظيمية لمجلس الدولة، اللوائح الوزارية، وغيرها من الأنظمة الحكومية ذات الصلة.

② يعتمد تحديد نقاط التحول على ظهور أحداث محورية أدت إلى تغييرات هائلة في النظام السياسي وتسببت في تعديلات كبيرة في الهيكل الإداري الوطني.

③ في أكتوبر 1981، أصدر مجلس الدولة إشعارًا من لجنة البناء الوطنية بشأن "إطلاق تقرير عمل إعادة تنظيم الأراضي".

④ في أغسطس 1987، أصدرت لجنة التخطيط الوطنية "إرشادات إعداد خطة الأراضي".

⑤ في مايو 1982، أصدر مجلس الدولة "قانون تنظيم الأراضي لاستخدام البناء".

⑥ في أكتوبر 1987، أصدرت اللجنة الوطنية للتخطيط ومكتب إدارة الأراضي الوطني "اللوائح المؤقتة لإدارة خطة تخصيص الأراضي للبناء".

⑦ في فبراير 1982، أصدر مجلس الدولة "اللائحة التنظيمية لإدارة أراضي بناء القرى والبلدات".

⑧ في أبريل 1978، أصدرت اللجنة الوطنية للتخطيط، وزارة البناء الوطني ووزارة المالية "إشعار بتنفيذ بعض اللوائح المتعلقة بتعزيز إدارة البناء الأساسي".

⑨ في فبراير 1983، أصدرت اللجنة الوطنية للتخطيط "إجراءات إدارة دراسة جدوى المشاريع الإنشائية المؤقتة".

⑩ في يناير 1984، أصدر مجلس الدولة "اللائحة التنظيمية لتخطيط المدن".

⑪ في أبريل 1997، أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة "إشعارًا لتعزيز إدارة الأراضي بشكل فعال وحماية الأراضي الزراعية".

⑫ في يناير 1990، أصدرت وزارة البناء ومكتب إدارة الأراضي الوطني "إشعارًا للتعاون من أجل تعديل وتحسين تخطيط القرى والبلدات وتحديد مناطق حماية الأراضي الزراعية الأساسية".

⑬ في أكتوبر 2004، أصدر مجلس الدولة "قرارًا لتعميق الإصلاحات وتعزيز إدارة الأراضي".

⑭ في أغسطس 2004، تم نشر وتنفيذ "قانون إدارة الأراضي في جمهورية الصين الشعبية (تعديل 2004)".

⑮ في فبراير 2016، أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة "بعض الآراء لتعزيز إدارة تخطيط المدن والبناء بشكل أكبر"، مما دعم شرعية وامتثال نظام لجان التخطيط المحلية.

⑯ في نوفمبر 2013، شرح الرئيس شي جين بينغ "قرار الحزب الشيوعي الصيني بشأن قضايا الإصلاحات الكبيرة".

⑰ في أبريل 2015، أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة "آراء لتسريع بناء الحضارة البيئية".

⑱ في سبتمبر 2016، أصدرت وزارة المالية ووزارة الأراضي والموارد ووزارة حماية البيئة "إشعارًا بشأن تعزيز وحماية بيئة الجبال والغابات والأنهار والبحيرات".

⑲ في أكتوبر 2008، تم عقد الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي.

⑳ في يناير 2014، أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة "آراء لتعميق الإصلاحات الريفية وتسريع تقدم تحديث الزراعة".

㉑ في يناير 2014، أصدرت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية "إجراءات تنفيذ تخطيط بناء القرى"。

㉒ في مارس 2023، تم التصويت في الدورة الأولى للمجلس الوطني الـ 14 للنواب على قرار بشأن خطة إصلاح هيكل الحكومة。

㉓ في يوليو 2020، تم عقد مؤتمر الفيديو بشأن حل مشكلة البناء غير القانوني للأراضي الزراعية في الريف؛ وأصدرت وزارة الموارد الطبيعية ووزارة الزراعة إشعارًا بشأن "منع بناء المنازل على الأراضي الزراعية"。

㉔ في نوفمبر 2020، أصدرت الأمانة العامة لمجلس الدولة "إشعارًا بشأن منع تحويل الأراضي الزراعية إلى غير المحاصيل الغذائية ودعم استقرار إنتاج الحبوب"。

㉕ في سبتمبر 2020، أصدرت الأمانة العامة لمجلس الدولة "إشعارًا بوقف تصرفات تحويل الأراضي الزراعية إلى أغراض غير زراعية"。

㉖ في يونيو 2023، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية "إشعارًا بالالتزام الصارم بالحد الأدنى في عمل ضمان العناصر الأرضية لتطوير الاقتصاد"。

㉗ في يوليو 2020، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية ووزارة الزراعة والشؤون الريفية "إشعارًا بضمان استخدام الأراضي بشكل معقول لبناء منازل القرويين"。

㉘ في ديسمبر 2019، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية ووزارة الزراعة والشؤون الريفية "إشعارًا بتنظيم إدارة موافقات الأراضي الخاصة بالأراضي السكنية الريفية"。

㉙ في يونيو 2019، أصدرت الأمانة العامة لمجلس الدولة "إرشادات لتعزيز تطوير الصناعات الريفية"。

㉚ في ديسمبر 2019، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية ووزارة الزراعة والشؤون الريفية "إشعارًا بشأن إدارة الأراضي الخاصة بالزراعة المرفقية"。

㉛ في يناير 2021، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية ولجنة التنمية الوطنية والإصلاح ووزارة الزراعة والشؤون الريفية "إشعارًا بضمان وتنظيم استخدام الأراضي لتنمية الصناعات الأولية والثانوية والثالثية المدمجة في المناطق الريفية"。

㉜ في نوفمبر 2023، أصدرت الأمانة العامة لوزارة الموارد الطبيعية "دليل سياسات الأراضي الخاصة بإحياء الريف (2023)"。

في مايو 2019، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة "ملاحظات بشأن إنشاء نظام ㉝ "تخطيط المساحات الإقليمية والإشراف على تنفيذه.

في أغسطس 2021، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة "خطة تنفيذ بناء الحكومة ㉞ "القائمة على حكم القانون (2021-2025).

في سبتمبر 2019، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية "إشعارًا لدفع الإصلاحات في استخدام الأراضي بناءً على "دمج ㉟ ""التخطيط" من خلال "دمج المراجعات والشهادات".

في أغسطس 2020، أصدرت لجنة التنمية الوطنية والإصلاح ووزارة الموارد الطبيعية ووزارة الزراعة والشؤون الريفية ㊱ "إرشادات لتطبيق الموافقات المبسطة في مشروعات بناء القرى".

في أغسطس 2022، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية وسبع وزارات أخرى "إشعارًا بتعزيز الأعمال المبدئية للموافقة على ㊲ "الأراضي وتعزيز بناء مشاريع البنية التحتية.

"في نوفمبر 2023، أصدرت وزارة الموارد الطبيعية "إشعارًا لتعزيز وتنظيم الإشراف على تنفيذ خطط التخطيط ㊳.

:المراجع

[1] "بانغ شياومي، تشو جيانيون، تشي دونغجين، "مناقشة حول الترخيص الإداري والموافقة في التخطيط الحضري، المخطط، 2014(12): 54-58.

[2] وانغ يوشين، ليو هيلين، ليو فاتانغ، وآخرون، "استكشاف مسارات إصلاح النظام الإداري للتخطيط في سياق اللامركزية للموافقة على الأراضي"، المخطط، 2021، 37(15): 13-18.

[3] تانغ هايلوي، ليو شانغشياو، "دراسة حول إدارة التخطيط الريفي من أجل التنفيذ: حالة مدينة هانغتشو"، التخطيط الحضري، 2013، 37(3): 59-65.

[4] بان يوجون، شينغ تشينغتاو، وانغ تشاوهوي، "دراسة عملية لترخيص التخطيط لبناء منازل القرويين: حالة المناطق الريفية في تشوهاي"، التخطيط الحضري، 2020، 44(7): 46-51.

[5] لين جيان، وو تيينغ، زانغ ييكسياو، وآخرون، "التفكير في نظام توحيد إدارة الاستخدامات الأرضية في الأراضي"، مجلة الموارد الطبيعية، 2019، 34(10): 2200-2208.

[6] شي بن، "تحليل نموذج 'عدم الموافقة' في إدارة التخطيط الحضري والريفي: حالة مكتب تخطيط مدينة تشوها، فرع لوهينغ"، المخطط، 2015، 31(12): 39-43.

[7] "قنغ هويشي، هو شوفن، تشن نايدونغ، "الاختلافات والمشاكل واستراتيجيات التحسين في نشر تراخيص التخطيط، المخطط، 2021، 37(4): 5-10.

[8] شانغ جيان، ليو جيافو، شينغ هاي فنغ، "التفكير في تحسين النظام الإداري للتخطيط في ظل تنفيذ قانون التخطيط الحضري والريفي"، بحث في التنمية الحضرية، 2011، 18(9): 47-50.

[9] ،هي مينغجون، "تحول النظام الإداري في التخطيط الحضري ضمن إطار نظام التخطيط الإقليمي"، المخطط، 2019 35(13): 35-40.

[10] ،لي بينغدي، "مراجعة وتوقعات 30 عامًا من بناء القرى والمدن في الصين بعد الإصلاح والانفتاح"، المخطط 2009، 25(1): 9-10.

[11] تشاو جينشين، "بناء القرى والمدن وفقًا للقانون: تقييم السنة الأولى من تنفيذ 'لوائح إدارة تخطيط وبناء القرى والمدن'"، البناء الحضري والريفي، 1995(3): 15-16.

[12] ،"جيا هونغكاي، وانغ سيمينغ، وانغ شوجين، "عملية تطور تجميع المساكن الريفية الصينية والدروس المستفادة الاقتصاد الريفي، 2016(12): 21-25.

[13] ليو شوان، فان هونغوي، "استكشاف وممارسة تراخيص تخطيط بناء القرى في منطقة بودونغ"، مجلة تخطيط المدن، 2013 (S2): 25-29.

[14] BAUMGARTNER F. R، JONES B. D، Agendas and Instability in American Politics (M). University of Chicago Press, 2010.

[15] .وو بيلون، "إصلاح المؤسسات الحكومية في الصين"، بكين: تطور العلاقات ودروسها، الإصلاح، 2019(6): 20-25

[16] ،"مكتب لجنة تنظيم المؤسسات الحكومية، "ملخص الهيكل التنظيمي لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية شنيانغ: نشرات جامعة شمال شرق الصين، 1989. [17] يين جيه، تشانغ جينغ شيانغ، لو شياو لونغ. تطور المدن الصينية قضايا حضرية، 2006 (4): 36-41 .[J] في فترة التحول وخصخصة الحكومات المحلية.

[18] العلوم الاجتماعية الصينية، 2006 (6): 100- .[J] تشو في زهو. عشر سنوات من تقسيم الضرائب: النظام وتأثيراته 115.

[19] تشانغ وِن مين، يانغ شيو تشينغ، فنغ يون شينغ. التبسيط، التوحيد، الكفاءة: إصلاح المؤسسات الحكومية الصينية قوانغلينغ: دار نشر جامعة غوانغشي، 1998 .[M] ونظام الإدارة.

[20] .بكين: دار نشر الاقتصاد الصيني، 1999 .[M] وانغ تشنغ دي. إصلاح الحكومة الصينية في بداية القرن الجديد

[21] .بكين: دار نشر الإصلاح، 2000 .[M] يي رو تانغ. سنويّة البناء في الصين 1999

[22] .بكين: دار نشر العلوم، 2018 .[M] هاو تشينغ، مينغ شو غوانغ، ليو تيان كي. دراسة عن التصحيح الشامل للأراضي

[23] نانجينغ: دار نشر .[M] تشانغ جينغ شيانغ، لوو تشن دونغ. أفكار التخطيط العمراني والريفي المعاصر في الصين جامعة جنوب شرق، 2013.

[24] ،إدارة الشؤون الإدارية الصينية .[J] "شي ياجون، شي تشنغ وين. بعض الأفكار حول تنفيذ إصلاح "التقسيم الكبير 2008 (2): 9-11.

[25] لجنة تحرير تاريخ وتطور وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية. تاريخ وتطور وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية] .[M بكين: دار نشر المدن الصينية، 2012.

[26] .تيانجين: دار نشر شعب تيانجين، 2008 .[M] تشو غوانغ لي. عملية الحكومة الصينية المعاصرة

[27] تخطيط المدن في .[J] يوان تشي فينغ، تانغ شين، لي رو رو. لجنة التخطيط العمراني: لماذا، ماذا تعني، إلى أين؟

.شنغهاي، 2019 (1): 64-70

تشانغ لي، لي ون تشي، تشانغ شانغ وو. التفكير في بناء نظام التخطيط الريفي في سياق التخطيط المكاني للأراضي: مع [28]
.مجلة تخطيط المدن، 2021 (6): 70-77 .[JJ] مناقشة القيود والاتجاهات التنموية في تخطيط القرى

البناء العمراني .[JJ] تانغ كاي. تنفيذ قانون التخطيط العمراني والريفي: التنسيق العلمي بين العمل العمراني والريفي [29]
.والريفي، 2007 (12): 57-58

الاقتصاد .[JJ] شينغ زو لي، تشن يانغ لين، دينغ تشاو تشون. 70 عامًا من التطور العمراني والريفي في الصين الجديدة [30]
.والإدارة، 2024

تشين شياو هوي، هو جيان شوانغ. ممارسات الحوكمة للمساحة الريفية في مقاطعة جيانغسو: المراحل، المسارات [31]
.مجلة تخطيط المدن، 2024 (1): 38-45 .[JJ] والنماذج

تشين شياو هوي، لو هاي. استكشاف التخطيط للمساحات الريفية في إطار بناء نظام التخطيط المكاني: حالة [32]
.مجلة تخطيط المدن، 2021 (1): 74-81 .[JJ] جيانغسو

،مجلة الجغرافيا .[JJ] ليو يان سوي، تشو يانغ، لي يو هينغ. النظام الإقليمي الريفي في الصين واستراتيجية إحياء الريف [33]
.2019، 74 (12): 2511-2528

قضايا .[JJ] شو نونغ. يجب ألا تشغل المنازل التي يبنيها المسؤولون وأعضاء المزارع الأراضي الزراعية الجماعية بكثرة [34]
.الاقتصاد الزراعي، 1981 (4): 64-64

.العمارة العالمية، 1987 (3): 11-12 .[JJ] هونغ تيه تشنغ. أهمية تصميم المنازل الريفية [35]

.عمال البناء، 1985 (2): 42-43 .[JJ] يانغ يي تشي. بعض المشاكل التي يجب الانتباه إليها عند بناء المنازل الريفية [36]

:أراضي الصين، 2004 (3) .[JJ] هوانغ تشي كاي. مشكلة استخدام الأراضي لبناء المنازل من قبل القرويين وحلولها [37]
.35-38

وين ديان. تنفيذ مفهوم التنمية العلمية لتوجيه بناء المنازل الريفية نحو التطور الصحي والمتوازن: دراسة وتحليل حالة [38]
.بناء المدن الصغيرة، 2007 (4): 78-81 .[JJ] بناء المنازل في القرى النموذجية لبناء القرى الجديدة في مقاطعة هوبي

موارد الأراضي في مقاطعة خبي، 2007 (2): 14- .[JJ] دو تشي جيا. استكشاف أولي لمشاكل إدارة الأراضي الريفية [39]
.15

.البناء العمراني والريفي، 1994 (5): 36 .[JJ] شي بينغ شينغ. "الستة محظورات" في تخطيط القرى [40]

مجلة جامعة نانجينغ (الفلسفة .[JJ] شيا جيانغ، تشانغ إير تشين. توزيع الشركات الريفية والمناطق الصناعية الريفية [41]
.والعلوم الإنسانية والاجتماعية)، 1991 (4): 27-31

قنغ هوي تشي، هو شو فن، شو يي تيانغ، وآخرون. صعوبات واستراتيجيات تحسين تنفيذ تصاريح تخطيط البناء [42]
.دراسة التنمية الحضرية، 2020، 27 (2): 46-53 .[JJ] الريفي

.[JJ] تانغ هاي رو، ليو شانغ شياو. بحث في إدارة التخطيط الريفي الموجهة نحو التنفيذ: حالة مدينة هانغتشو [43]
.تخطيط المدن، 2013، 37 (3): 59-65

مجلة تخطيط .[JJ] شي ينغ تينغ، وانغ وي. من "دمج الخطط المتعددة" إلى إعادة بناء نظام التخطيط المكاني [44]

.المدن، 2015 (3): 15-21

[45] سانغ جين، دونغ جينغ زهو. تطور نظام الحوكمة المكاني الموجه نحو "دمج الخطط المتعددة": نظرية، ملاحظات وآفاق [J]. تخطيط المدن، 2018، 42 (4): 18-23.

[46] هانغتشو: دار نشر [M]. "دونغ زووجي، وو سي فانغ، يي يان مي، وآخرون. نظرية وممارسة "دمج الخطط المتعددة جامعة تشجيانغ، 2017.

[47] شيونغ يون، قونغ جيان، لي مان. تحليل لصراع التطور بين حقوق تطوير الأراضي وتعديل السياسات في تنظيم استخدام الموارد الأرضية [J]. علم الأراضي في الصين، 2023، 37 (4): 11-22.

[48] قوه وي هوا، جيانغ شوان، يانغ منغ لي. أساليب تنظيم استخدام الأراضي الزراعية من منظور التخطيط المكاني للأراضي: حالة مدينة نانجينغ [J]. مجلة تخطيط المدن، 2023 (1): 96-103.

[49] قنغ هوي تشي، لي كايمينغ. استراتيجيات تنظيم الاستخدام المكاني للأراضي الريفية في إطار نظام التخطيط المكاني للأراضي: تحليل لتجربة مدينة شنغهاي [J]. مجلة تخطيط المدن، 2020 (4): 58-66.

[50] صن ينغ، تشانغ شانغ وو. قضايا حوكمة التخطيط الريفي في الصين: تحليل المفاهيم، مراجعة الدراسات وآفاق المستقبل [J]. مجلة تخطيط المدن، 2024 (1): 46-53.

[51] يوي هاي تاو، لين جيان، بينغ تشين وي، وآخرون. "تحسين نظام تنظيم استخدام الأراضي" - نقاش أكاديمي [J]. مجلة تخطيط المدن، 2023 (5): 1-11.